البحوث والدرسات

المسئولية الدولية عن الأوبئة (نموذج كوفيد -19)

د.محمد عطا الله
دكتوراه في القانون الدولي

الملخص:

نظرا لكثرة انتشار الأوبئة والأمراض المعدية في السنوات الأخيرة، تعد قضية المسؤولية الدولية من القضايا بالغة الأهمية؛ إذ شهد المجتمع الدولي على مر التاريخ انتشار الكثير من الأوبئة الفتاكة التي تسببت في خسائر جسيمة، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود الدولية لمكافحتها من خلال تعزيز التعاون الدولي على المستويين الإقليمي والعالمي لما يلعبه من دور فعال في مكافحة تلك الأوبئة والقضاء عليها من خلال اتخاذ إجراءات معينة تكفل منع انتشار الأوبئة.

ومن ثم تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أهمية تطبيق المسؤولية الدولية في ظل الأزمات والأوبئة الصحية، بتسليط الضوء على جائحة كورونا COVID-19 التي شهدها العالم، ومن أبرز التداعيات التي اظهرتها أزمة تفشي وباء كورونا عالميا، الكشف الواضح لاختلاف تعامل عدة دول على مستوى العالم مع الأزمة، وسط حديث عن فشل بعضها ونجاح الآخر، فضلا عن عرض دور المنظمات العالمية في مواجهة الآثار السلبية لتفشي وباء كورونا وذلك في إطار مسؤولياتها الدولية.

Abstract:

Given the high incidence of epidemics and infectious diseases in recent years, the issue of international responsibility arising from the spread of epidemics is critical; Throughout history, the international community has witnessed the spread of many deadly epidemics, which have taken a heavy toll, requiring concerted international efforts to combat them through strengthened international cooperation at the regional and global levels because of the international community›s active role in combating and eradicating those epidemics through specific actions to prevent the spread of epidemics.

This study therefore aims to demonstrate the importance of applying international responsibility in the context of health crises and epidemics Highlighting the COVID-19 pandemic in the world, one of the most significant repercussions of the global coronavirus pandemic crisis s response to the crisis, as part of their international responsibilities, some have failed and others have succeeded.

مقدمة:

يصادف العاشر من ديسمبر ذكرى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 وبالرغم من أنها وثيقة غير ملزمة، إلا أنه أرسى معياراً دولياً بشأن حقوق الإنسان، وألزم الأمم المتحدة الدفاع عن كرامة وحقوق الإنسان، وبالرغم من تجربة المجتمع الدولي القاسية مع وباء "كورونا المستجد" وكانت هناك فرصة لتعديل أو تحديث هذه الوثيقة والتي لم تخضع لأي تعديل أو تحديث منذ صياغتها الأولى.

لقد لقن الوباء الراهن العالم كافة درساً كان عليهم لزاماً ادراكه منذ زمن طويل، فالصحة هي أغلى وأثمن ما نملكه، ولتحقيق الحق في الحياة فمن الضروري أن يستند إلى الحق في الصحة والذي بدوره يستلزم الحق في توفير الرعاية الصحية.

لم تكن الرعاية الصحية على رأي الأولويات بالنسبة لأغلب الحكومات ومنها حكومات العالم المتقدم بما في ذلك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ولا يدركون أهمية الرعاية الصحية إلا عندما يصابون بمرض خطير، هنا فقط يدركون أهمية الصحة ، حيث شعر الناس من أرجاء العالم كافة وبصورة مفاجئة بالتهديد الذي يشكله الفيروس الفتاك وباتوا يخشون من فقدان حياتهم في حال اصابتهم بالمرض، وعليه لقد آن الأوان لتعديل إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حتى يمكن إرساء أهمية الحق في الصحة التي تهدف إلى الحق في الحياة.

ويتيعن على الانسان أن يكون على قيد الحياة أولا حتى تتسنى له الاستفادة من حقوق الانسان الأخرى المنصوص عليها في المواثيق الدولية، وعليه فان الامر يستوجب تشكيل لجنة خاصة لتحديث الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

ظهر في نهاية عام 2019 وباء قاتل ينتقل بوسائل عدة حتى دخل دول المجتمع الدولي عطل حياة دول وقتك بعدد من سكان العالم، بل تسبب أيضا في توقف اقتصادات دول وخسائر أخرى وخوف وهلع بين الأسرة الواحدة ما يدل على شراسة هذا الوباء، حدث هذا في ظل صمت من منظمة الصحة العالمية ودول انتشار الوباء في بدايته.

وصل وباء فيروس كورونا المستجد إلى منعطف حرج ليصبح جائحة دولية تهدد حياة الملايين من البشر، ليبلغ عدد المصابين به حول العالم أكثر من 381 ألف شخص ووفاة أكثر من 16 ألفاً، بحسب آخر إحصاء لمنظمة الصحة العالمية.

وقد ظهر الفيروس القاتل للمرة الأولى في مدينة ووهان الصينية، في ديسمبر (كانون الأول) 2019، ومنها بدأ الانتشار عالمياً في غضون أسابيع قليلة، حيث ظهرت أول حالة خارج حدود الصين في منتصف يناير 2020 في بانكوك لسيدة تبلغ من العمر 61 عاماً سافرت من ووهان، ثم بدأت حالات أخرى في الظهور في طوكيو وسيول وهونغ كونغ وسنغافورة.

وللتطرق لهذه الإشكالية والتي تم اتهام بعض عناصر المجتمع الدولي عن هذه الكارثة فإننا سنتعرض للمسئولية الدولية وأركانها وما ادلة المسئولية الدولية الموجهة لبعض عناصر المجتمع الدولي هذا ما سوف نتطرق إليه خلال فصول الدراسة.

أولاً، إشكالية الدراسة:

إشكالية دراسة "المسؤولية الدولية عن الأوبئة: نموذج كوفيد-91" تشمل مجموعة من التحديات والتساؤلات ومنها :

- المسؤولية القانونية والأخلاقية: كيف يمكن تحديد المسؤولية القانونية والأخلاقية عن انتشار الأوبئة مثل كوفيد- 19 ؟ هل ينبغي تحميل الدول المسؤولية القانونية عن انتشار الفيروس؟ وما هي الآليات والأطر القانونية المتاحة لمحاسبة الدول على إجراءاتها أو تقصيرها في التعامل مع الأوبئة؟
- التعاون الدولي والتنسيق: كيف يمكن تحسين التعاون الدولي والتنسيق في مكافحة الأوبئة العالمية؟ ما هي الآليات المتاحة لتعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية في مجال الاستجابة للأوبئة؟ وما هو دور الأطر الدولية مثل منظمة الصحة العالمية في تعزيز التعاون الدولي؟
- التحضير والاستجابة للأوبئة: كيف يمكن تعزيز التحضير والاستجابة للأوبئة على المستوى الدولي؟ ما هي السياسات والإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الاستعداد والاستجابة للأوبئة في المستقبل؟ وكيف يمكن تعزيز التمويل والتحالفات الدولية لدعم جهود مكافحة الأوبئة؟
- توازن الحقوق والواجبات: كيف يمكن تحقيق توازن بين حقوق الدول وواجباتها في مكافحة الأوبئة؟ هل ينبغي أن تتخذ الدول إجراءات محددة لحماية مواطنيها دون المساس بحقوق الدول الأخرى؟ وما هي الحدود القانونية والأخلاقية لتدابير الطوارئ

التي تتخذها الدول في مواجهة الأوبئة؟

هذه بعض المحاورالتي يمكن أن تشكل أساساً للبحث والتحليل في دراسة حول "المسؤولية الدولية عن الأوبئة"، مع تعميق البحث في كل محور وتحليل الأدلة والبيانات المتاحة.

ثانيًا، أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى فهم أفضل للمسؤولية الدولية في مواجهة الأوبئة، وتقديم توصيات عملية لتعزيز التحضير والاستجابة في المستقبل، ويمكن تفصيل الأهداف على النحو الآتي:

- تحليل المسؤولية القانونية والأخلاقية: فهم المفاهيم القانونية والأخلاقية المتعلقة بالمسؤولية الدولية عن انتشار الأوبئة، بما في ذلك تقييم القوانين الدولية والأطر الأخلاقية المعمول بها.
- تقدير التأثير الاقتصادي والاجتماعي: دراسة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19 على المستوى العالمي وتحديد دور الدول في التصدي لهذه التأثيرات.
- تحليل التعاون الدولي والتنسيق: فحص فعالية التعاون الدولي والتنسيق في التصدي لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك تقييم الآليات المتاحة لتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات الدولية.
- تحديد السياسات والإجراءات: تطوير سياسات وإجراءات جديدة أو تعديل السياسات القائمة لتعزيز التحضير والاستجابة للأوبئة مستقبلاً، استنادًا إلى الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19.
- تعزيز الوعي العام: نشر الوعي بشأن المسؤولية الدولية في مكافحة الأوبئة وتعزيز الفهم حول الأدوار والمسؤوليات المختلفة للدول والمنظمات الدولية.

ثالثًا، منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعرف على أنه طريقة لوصف الموضوع المراد مراسلته من خلال منهجية علمية صحيحة ودقيقة من أجل جمع الحقائق المتعلقة بها ومزاوجة ذلك مع الاشكالية المطروحة للوصول إلى فهم أفضل

وأدق أو وضع السياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها. فالوصف العلمي أمر ضروري في دراسة وتحليل الظواهر للحصول على تقديرات دقيقة والتعرف على طبيعة علاقاتها، وسيتم تطبيق هذا المنهج على الدراسة من خلال العمل على تحليل المسؤولية الدولية عن الأوبئة وذلك بالتطبيق على كوفيد – 19.

رابعًا، تقسيم الدراسة:

تقسم الدراسة إلى فصلين وخاتمة، ويمكن تفصيل التقسيم على النحو الآتي:

الفصل الأول: المسؤولية الدولية والأثار المترتبة عليها.

- المطلب الأول: تعريف المسئولية الدولية.
- المطلب الثاني: أثار وأنواع المسئولية الدولية.

الفصل الثاني: تحميل المسؤولية الدولية والأثار المترتبة.

- المطلب الأول: المسئولية الدولية لأطراف المجتمع الدولي.
- المطلب الثاني: آثار المسئولية الدولية.

الخاتمة.

الفصل الأول: المسؤولية الدولية والأثار المترتبة عليها:

يمكن التطرق للمسؤولية الدولية والأثار المترتبة عليها من خلال:

المطلب الأول: تعريف المسئولية الدولية:

تمثل المسئولية الدولية أهمية خاصة لما توفره من ضمانات تكفل احترام الالتزامات التي يفرضها النظام القانوني على أشخاصه ونتيجة الاخلال بتلك الالتزامات ووفقا لهذا المفهوم فان المسئولية الدولية على الصعيد الدولي لها أهمية كبرى حيث يقع على عاتق شخص القانون الدولي المخالف للالتزامات الدولية مهمة إعادة الوضع لما كان عليه قبل الاخلال بتلك الالتزامات وإنصاف المعتدي عليهم.

والمسئولية الدولية هي نظام قانوني ينشأ في حالة في حالة قيام دولة أو شخص من أشخاص القانوني الدولي بعمل أو الامتناع عن عمل مخالف للالتزامات المقررة لأحكام القانون الدولية وهنا يتحمل الشخص المخالف تبعة تصرفه المخالف .

عناصر المسئولية الدولية :

يتمثل عناصر المسئولية الدولية في:

- القيام بفعل غير مشروع.
- الضرر.
- علاقة السببية بين الضرر والعمل غير المشروع.

أ- **الفعل غير المشروع:**

- من الثابت فقها وقانونا أن المسئولية الدولية لا تقوم دون القيام بفعل غير مشروع أو الامتناع عن القيام بفعل مشروع يمثل إخلالا بالتزام دولي مفروض على الدولة سواء أكان مصدر ذلك قاعدة عرفية أو اتفاقية ام قاعدة تمثل مبدأ من المبادئ العامة للقانون الدولي العام بموجب ميثاق الأمم المتحدة أو كان التزاما بموجب قرار من القرارات التي تشكل قواعد عامة صادرة عن المنظمات الدولية العامة وأهمها قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.
- ويستوي أن يكون الاخلال بالالتزام عملا غير مشروع إي إخلالا إيجابيا أو سلبيا كالامتناع عن القيام بعمل مشروع وهناك نظريات تحدد أساس العمل غير المشروع وهي:
- نظرية الخطأ:
- يرفض أنصار هذه النظرية أن تقوم المسئولية الدولية لمجرد ارتكاب خطأ بل لابد أن يكون هذا الخطأ أو المساهمة فيه في حدود اختصاصه كما هو مبين بالقوانين الداخلية للدولة.

والمقصود بخطأ الدولة هو خطأ رئيسها واتخاذه قرارات مخالفة للالتزامات الدولية ما يعد ذلك غير مشروع سواء أكان هذا الخطأ متعمدا أو غير متعمد.

ب - نظرية التعسف في استخدام الحق:

يتضمن هذه النظرية بعض القيود على ممارسة الحق ما يعني حظر استعمال الحق بطريقة ينتج عنها ضرر للغير أو استخدام الحق لتحقيق هذه مغاير للهدف الذي وُجد الحق من أجله، وعليه فان الدولة تعتبر مسؤولة عن التعسف في استخدام حقها إذا توافرت الظروف التي تبرر ذلك.

ج - نظرية المخاطر أو النظرية الموضوعية:

تُبنى المسئولية الدولية بموجب هذه النظرية على وجود علاقة السببية بين نشاط الدولة والفعل المخالف للقانون الدولي دون البحث عما إذا كان هذا الفعل الخاطئ عمدا أو غير عمدي.

وبعد استعراض النظريات التي تحدد أساس العلم غير المشروع يمكن القول بأن المسئولية الدولية تترتب بموجب:

- قيام أحد أشخاص القانون الدولي بالعمل الضار غير المشروع.
- أن يكون العمل غير المشروع من وجهة نظر القانون الدولي حتى وإن كان مشروعاً من وجهة نظر القانون الداخلي.

الضرر.

عندما نتعرض للمسئولية الدولية فانه بداية لابد من وجود فعل غير مشروع مخالف لقواعد القانون الدولي غير أن القيام بفعل غير مشروع في حد ذاته لا يكف لإسناد المسئولية الدولية للأشخاص الدولية كون المسئولية الدولية تستوجب التعويض باستثناء حالات المسئولية الجنائية، والتعويض يفترض منطقيا وقوع ضرر لمن يطالب به والضرر نوعان:

- ضرر مادي وهو الذي يتعلق بالأضرار التي تتعرض لها أملاك الدول بشكل مباشر.
- ضرر معنوي: وهو الضرر الذي يصيب الشخص الدولي مثل إهانة دبلوماسي لدولة أجنبية أو القيام بعمل من شأنه الإساءة إلى الدولة التي صدر في مواجهاتها العمل .

ويشترط في الضرر:

- يجب أن يكون الضرر أكيد وحدث فعل وليس ضررا محتملاً.
- يجب أن يكون الضرر ثابتا وليس عارضا.
- يجب الا يكون الضرر قد تم التعويض عنه، تماشيا مع قاعدة أنه لا يجوز التعويض عن ضرر واحد مرتين من قبل نفس الدولة.
- يجب أن يصيب الضرر على حق ولس على مجرد مصلحة إلا إذا وجد سند قانوني يخالف ذلك.

علاقة السببية بين الفعل غير المشروع والضرر:

يشترط لوقوع المسئولية الدولية عدم وقوع الفعل غير المشروع المسبب للضرر فحسب بل يشترط إسناد هذا العمل إلى شخص من أشخاص القانون الدولية وهذا يعني التزام الدولة مرتكب الفعل غير المشروع بإصلاح ما يترتب على فعلها من أضرار .

المطلب الثاني: آثار وأنواع المسئولية الدولية:

إذا أسندت المسئولية الدولية لأحد أشخاص القانون الدولي فانه ينشأ عن ذلك التزام على عاتقه بإصلاح كل ما ترتب عن الأضرار التي تسبب فيها.

وقد أكد العرف والقضاء الدولي وما نصت عليه اتفاقيات دولية عديدة تتعلق بالمسئولية الدولية التي تقر الالتزام بالصلاح الضرر بطريقة كافية لشخص القانون الدولي المتسبب فيه.

مفهوم إصلاح الضرر:

مفهوم اصلاح الضرر هي مجموعة من التدابير التي يقوم شخص القانون الدولي (المعتدي عليه) بإصلاح الضرر وبالنظر إلى مفهوم اصلاح الضرر والتعويض نجد أن اصلاح الضرر أشمل كونه يشمل إزالة آثار الفعل غير المشروع منذ وقوعه مرورا بالتعويض والاعتذار ومعاقبة مرتكبيه وما يلي ذلك من ترضية لشخص القانون الدولي المعتدي عليه.

أما التعويض فانه يقتصر عن دفع مبلغ من المال عن الخسارة أو الاضرار التي لحقت بالمعتدي عليه.

ويمكن القول بأن الأثر المترتب على انعقاد المسئولية الدولية عن طريق العمل غير المشروع هو الالتزام بإصلاح الضرر سواء إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل وقوع الضرر أو التعويض أو الترضية المناسبة .

أنواع المسئولية الدولية:

تنقسم المسئولية الدولية إلى:

- تعاقدية والتي تنشأ عن اخلال الدولية بالتزاماتها التعاقدية مع الدول الأخرى كالإخلال بالاتفاقيات المالية أو التجارية وعند الاخلال بالالتزام الدولية المخلة بالتعويض عن الاضرار التي تنشأ نتيجة ذلك ولو لم ينص على ذلك صراحة في الالتزام التي أخلت به.

- واخلال الدولية بتعهداتها حيال رعايا دولة أجنبية، هنا نفرق بين الدولة كشخص معنوي عادي والدولة كسلكة عامة ففي الأولى لا تتحمل الدولة مسئولية دولية مباشرة ومن أصيب من الرعايا الأجانب بضرر ما عليه أن يراجع القضاء المختص.
- وأما في الحالة الثانية فان الأمور تبدو أكثر تعقيدا لأن التزامات الدولة تتعلق بحق السيادة وهو حق لا يقبل مراجعة القضاء وهنا على المتضرر أن يلجأ إلى حكومة بلاده لتسعي بوسائلها الخاصة إلى تحصيل حقوق مواطنيها.
- وتتحمل الدولة المسئولية الدولية عن انضمامها إلى معاهدة تحرم الحرب ثم تقوم هي بحرب عدوانية أو تخرج على قواعد الحرب وتعتبر هنا هذه الاعمال اخلالا من قبل الدولة بالتزام تعاقدي يستوجب المسئولية الدولية.

المسئولية التقصيرية:

وهي التي تنشأ عن أفعال أو تصرفات صادرة عن احدى سلطات الدولة أو هيئاتها العامة وتكش اخلالا بقواعد القانون الدولية ولو كانت هذه الأفعال لا تتعارض مع احكام القانون المدني.

وفى حالات أخرى يتحمل أشخاص القانون الدولية المسئولية الدولية عن أعمال سلطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية.

الفصل الثاني: تحميل المسؤولية الدولية والأثار المترتبة:

سنتطرق في هذا المطلب عن تحديد المسئولية الدولية من خلال القرائن والأدلة التي تؤيد تحميل المسؤولية الدولية وذلك من خلال:

المطلب الأول: المسئولية الدولية لأطراف المجتمع الدولي:

1-المسؤولية الدولية والصين:

إن الجائحة الراهنة أثبتت أن الانسان لا يمكن له أن يعيش بمعزل عن باقي الإنسانية وأن الوباء الذي يصيب دولة ينتقل إلى الدول الأخرى إذا كان هناك قصور من الدولة المصابة وعدم مبالاة من الدول الأخرى.

لقد ظهر جلياً من الجائحة الراهنة الدور المحوري الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية ويكمن دورها الرئيسي في منع الأمراض وحماية الانسان من الأوبئة، إلا أن منظمة

الصحة العالمية أخفقت في منع أو إبطاء انتشار وباء "كورونا" وبات العالم بأسره يعاني إثر هذا الإخفاق الكبير.

تُعد منظمة الصحة العالمية من واقع الأوضاع الراهنة في حالة اختلال وظيفي واضحة وكان لزاما عليها إدراك قدرة الفيروس على الانتقال من شخص لآخر قبل إعلانها عن ذلك بمدة لا تقل عن شهرين .

كما كان ينبغي العمل على احتواء العدوى الفيروسية داخل حدود مدينة ووهان الصينية، إلا أنه من الواضح أن الحكومة الصينية لم تلتزم الشفافية المطلقة، حيث قامت بتشخيص الحالات الأولى المصابة بفيروس "كورونا" بين شهري نوفمبر وديسمبر2019 ولم تعترف الحكومة الصينية بالحالات المصابة لديها إلا في يناير2020، وعليه لم تصدر بعثة منظمة الصحة العالمية بيان رسمي تعترف فيه بالأدلة على انتقال العدوى الفيروسية من شخص لأخر في مدينة ووهان إلا في نهاية يناير 2020كما لم تعلن المنظمة عن تفشي الفيروس وذلك لإعلان حالة الطوارئ الدولية، بل استغرقت المنظمة مدة قرابة الـ 40يوما قبل أن تعلن في 11 مارس 2020 أن فيروس "كورونا" يمكن وصفه بأنه "جائحة" وعندما أعلنت ذلك كان هناك مئات الألاف من المواطنين الصينين قد انتشروا في أرجاء العالم حاملين الفيروس القاتل.

لا يمكن اعتبار الجائحة التي تعرضت لها دول العالم من قبيل القضاء المحتوم، بل ينبغي إرساء جانب من المسئولية البالغة على عاتق الحكومة الصينية ومنظمة الصحة العالمية في الإخفاق الواضح عن حماية شعوب العالم بأسره وكان من الممكن تفادي هذه الكارثة إذا ما قامت الصين ومنظمة الصحة العالمية بالتزاماتها الدولية.

لقد تعرض ملايين البشرية حول العالم للإصابة بالفيروس ناهيك عن ملايين الوفيات بسبب اصابتهم بالفيروس والتي مازال العالم يتعرض لأنواع مختلفة من هذا الفيروس، واعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش أن جائحة "كورونا" باتت أزمة بشرية تتحول بسرعة إلى أزمة حقوق إنسان وحذر من أن القبضة الأمنية تقوض الاستجابة الصحية والتي بدورها يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التهديدات الأمنية. إلا أن الأمين العام للأمم المتحدة لم يذكر أن دولة أو أطراف دولية مسئولة عن سرعة انتشار الجائحة غير أنه ذكر أن الحكومات يجب أن تكون شفافة ومتجاوبة وخاضعة للمساءلة وأن الحكومات

تحتاج إلى اتخاذ إجراءات للتخفيف من أسوأ آثار جائحة على الوظائف وسبل العيش والحصول على الخدمات الأساسية والحياة الأسرية وأن اعلان حالة الطوارئ يجب أن تكون قانونية ومتناسبة وضرورية وغير تمييزية وأن تكون محددة المدة وان تتخذ أقل نهج ممكن للتدخل لحماية الصحة العامة .

وقد أظهرت بعض أطراف المجتمع الدولي ما يؤيد وجهة نظر تحميل الصين المسؤولية الدولية عن انتشار الوباء وهي:

أ- **الولايات المتحدة الأمريكية**

وجهت الولايات المتحدة الامريكية اتهامات إلى بكين بشأن تفشي فيروس كورونا عالميا، حيث كشفت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إيه) معلومات جديدة بخصوص الملف المهم. وأشار تقرير للوكالة إلى أن الصين مارست ضغوطاً على منظمة الصحة العالمية، لتأخير التحذيرات العامة بشأن فيروس كورونا في وقت مبكر من تفشي الوباء وجاء في التقرير: "نعتقد أن الصين ضغطت على منظمة الصحة العالمية للتهوين من خطر الإصابة بفيروس كورونا في يناير2020، بينما تحفظت بكين على الإمدادات الطبية"، وفقما ذكرت مجلة "نيوزويك" الأميركية .

ويتناغم تقرير وكالة الاستخبارات الأميركية مع اتهامات إدارة الرئيس دونالد ترامب إلى الصين، بشأن احتمال تسرب الفيروس القاتل من معامل مدينة ووهان، فضلا عن تستر بكين على الوباء.

ذكر التقرير أن الصين هددت بوقف التعاون مع تحقيقات منظمة الصحة العالمية بشأن فيروس كورونا، إذا أعلنت المنظمة الدولية أن التفشي يستلزم "حالة طوارئ صحية عالمية".

جاء التهديد الصيني لمنظمة الصحة العالمية في يناير2020، حيث كان الفيروس ينتشر في جميع أنحاء العالم في وقت عمدت بكين إلى تخزين المعدات الطبية وأدوات الحماية المصنوعة في الولايات المتحدة وأماكن أخرى، بحسب التقرير.

يأتي تقرير وكالة المخابرات المركزية في وقت اقترب عدد الوفيات بسبب كورنا في الولايات المتحدة من 38 ألف شخص ووصل عدد المصابين إلى أكثر من مليون ونصف المليون. وما يؤيد ذلك اعلان منظمة الصحة العالمية فيما بعد أن تفشي الوباء يستلزم حالة طوارئ

صحية عالمية ووصول حالات الوفيات بملايين الحالات والاصابات تعدت الملايين أيضاً ما يعني صحة التقرير المؤيد لضغط الصين على المنظمة لعدم اعلان حالة طوارئ صحية.

ساءت العلاقات الأمريكية- الصينية بشكل أكبر بعد نشر التقرير في ظل إصرار المسؤولين في الإدارة الأميركية على تحميل الصين مسؤولية إخفاء معلومات بشأن تفشي الوباء وهو ما تنفيه بكين.

يُعد تقرير المخابرات المركزية الأميركية ثاني تقرير استخباري غربي يشير إلى أن الصين ضغطت على منظمة الصحة العالمية بقوة للتقليل من مخاطر الوباء .

وتحميل المسئولية الدولية عن تفشي وباء كورونا للصين ظهر جليا عندما ألقى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالأمم المتحدة، خطابا لاذعا ضد بكين، داعيا المجتمع الدولي إلى تحميل الصين مسؤولية "الآفة التي تسببت في تفشيها عبر العالم"، في إشارة إلى جائحة كوفيد-19

كما اتهم الرئيس الأمريكي الصين ومنظمة الصحة العالمية بأنهما "صرحتا بشكل مضلل أنه لا يوجد دليل على انتقال العدوى من إنسان إلى آخر"، متهما كذلك منظمة الصحة العالمية بأنها "تسيطر عليها الصين فعليا" .

وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، أن فيروس كورونا ينبع من أسواق "الدم الرطب" الصينية، وطالما وصف الخبراء تلك الأسواق غير الصحية بأنها "أواني صهر فيروسية مثالية" للأمراض التي تنتقل من الحيوانات إلى الإنسان. وبالفعل أغلقت السلطات الصينية أسواق ووهان بعد انتشار الفيروس في المقاطعة ما يؤكد مسؤولية الصين عن تفشي وباء كورونا.

ب- منظمة الصحة العالمية:

أكد أحد أعضاء فريق منظمة الصحة العالمية الذي زار الصين مؤخرا لبحث منشأ فيروس كورونا إن السلطات الصينية رفضت تزويدهم ببيانات حول أصل الوباء.

صرح خبير الكائنات الدقيقة دومينيك داير لوسائل إعلام إن الفريق طلب بيانات مرضى أصيبوا بالمرض في مراحل مبكرة، فيما وصفه بالإجراء الروتيني". ولم يحصل الفريق إلا على "ملخص" فقط كما لم ترد الصين على تلك التقارير لكنها كانت قد أكدت

في وقت سابق على شفافيتها في التعامل مع منظمة الصحة العالمية .

كان فريق منظمة الصحة العالمية قد توصل إلى أن احتمال أن يكون الفيروس قد تسرب من مختبر في مدينة ووهان "احتمال بعيد جدا"، مستبعدا النظرية التي انتشرت العام الماضي.

علقت الولايات المتحدة على الصين ضرورة الكشف عن بيانات المرحلة الأولى للوباء، وأبدت القلق العميق من تقرير منظمة الصحة العالمية.

ت - المانيا:

أشارت وثيقة استخباراتية ألمانية، نشرتها صحيفة "دير شبيجل" الألمانية إلى أن الرئيس الصيني شي جين بينج، ضغط شخصياً على المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم جيبريسوس وجاء في الوثيقة الأمنية، أنه "في 21 يناير2020 طلب الرئيس الصيني من رئيس منظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس حجب المعلومات حول انتقال العدوى من إنسان إلى إنسان وتأخير التحذير من الجائحة" .

ج - بريطانيا:

قال مدير المخابرات الخارجية البريطانية (إم آي 6) السابق سير جون سورز في مقابلة مع برنامج توداي على الإذاعة الرابعة لبي بي سي (راديو 4): من الأفضل تحميل الصين المسؤولية بدلاً من منظمة الصحة العالمية، فرؤساء منظمات الأمم المتحدة دائماً ما يخشون إغضاب أي قوة عظمى إلا أن ذلك لا يعفي مدير منظمة الصحة العالمية من المسؤولية لأنه لم يكن حاسماً بشأن المعلومات والحقائق ولم يطلب من الصين توضيحات صارمة .

د- تهمة نشر الإشاعات

اضطر لي ويليانغ الطبيب الصيني في 30 ديسمبر 2019 الذي كان يعمل في مستشفى ووهان، للجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي للتحذير من تفشي فيروس خطير في المستشفى لكن سرعان ما تم تهديده من قبل مسؤولي الأمن وأجبروه على التوقيع على خطاب نص على اتهامه بالإدلاء بمعلومات مضللة تخل بالنظام العام. لم يكن ذلك الطبيب، الذي لقي حتفه في فبراير 2020 الماضي بعد إصابته بالفيروس، وحده الذي تعرض لتهديد الأمن، إذ تم تهديد سبعة أشخاص آخرين خضعوا للتحقيق من قبل الشرطة بتهمة نشر إشاعات.

لم تبلغ السلطات الصينية منظمة الصحة العالمية بالفيروس المستجد حتى 31 ديسمبر2019، بينما ظلت بكين تزعم أن الفيروس لا ينتقل بين البشر، حتى النصف الأخير من يناير2020، حيث كانت عطلة رأس السنة الصينية اقتربت وبدأ الملايين يسافرون داخل وخارج البلاد، ما ساعد على انتشار المرض عالمياً، وحتى بعد أن أمر الرئيس الصيني شي جين بينج، المسؤولين بالسيطرة على تفشي المرض في 7 يناير2020، استمرت السلطات في إنكار أنه يمكن أن ينتشر بين البشر، وهو أمر كان الأطباء يعرفونه منذ أواخر ديسمبر2019.

وبحسب بيانات حصلت عليها صحيفة "نيويورك تايمز" فإن ما لا يقل عن 7 ملايين شخص غادروا ووهان في الأسابيع الثلاثة الأولى من يناير قبل تقييد حركة السفر وأنن كل مريض تسبب في عدوى ثلاثة آخرين.

هـ - السلطات الصينية وتجاهل تحذيرات الأطباء

يُعتقد أنّ الفيروس الجديد ظهر للمرة الأولى في 10 ديسمبر 2019 لسيدة تعمل في سوق بمدينة ووهان تباع فيه حيوانات برية، فبحسب وسائل إعلام صينية فإن وي جوايشيان، البالغة 57 عاماً، كانت بين الحالات الأولى التي يشتبه في إصابتها بفيروس كورونا، حيث ظل الأطباء الصينيون يكافحون على مدار ثلاثة أسابيع للربط بين تلك الحالات التي تعاني من التهاب رئوي حاد وأعراض مشابهة ولا تستجيب للعلاجات المعتادة، ثم أخيراً حذر الأطباء المسؤولين بشأن انتشار فيروس جديد، لكن سرعان ما قامت السلطات بقمعهم ومحاولة إخفاء الأمر، وهنا ينبغي أن نتساءل بشأن مسؤولية الحكومة الصينية عن تحول الفيروس إلى وباء عالمي، وهل كان يمكن منع الكارثة الصحية إذا استجابت السلطات في بكين لتحذير الأطباء؟

وما يؤكد ذلك ما قاله مستشار الأمن القومي الأمريكي روبرت أوبراين في مقابلة أجريت معه في حينه، إن التستر الصيني على تفشي الفيروس المستجد تسبب في تأخير الاستجابة العالمية لمدة شهرين، حيث أضاف لوري جاريت المسؤول السابق لدى مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، إن أزمة فيروس كورونا المستجد ووفاة الطبيب الشاب صاحب الـ 43 عاماً الذي حذّر من انتشاره، تكشف عن الجانب الأبشع في الحزب الشيوعي الصيني ومحاولته الرهيبة إخفاء وباء خارج عن السيطرة.

إلا أن الحزب الشيوعي الصيني نسج منذ الإعلان الأول عن مرض جديد فيووهان في 31 ديسمبر2019 روايات هي في المقام الأول لأغراض سياسية محلية، فبينما وفرت حكومة الصين للعالم رزمة من البيانات، لكن مصداقيتها المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأساليب الحزب الشيوعي في الرقابة والتخويف تركت العالم للتنبؤ والاستعداد من دون معرفة حقيقية بحجم الخراب الذي يمكن أن يسببه الفيروس.

بكين ترفض الانتقادات

يدعو البعض إلى محاسبة الصين عما سببته من كارثة للعالم، وأنه يجب عليها دفع الثمن، وأن بكين لم تكن صريحة بشأن عدد الإصابات وأنها "تكذب بشأنها منذ البداية" للتقليل من خطورة الوباء.

ترفض الصين أي انتقادات بشأن تعاملها مع الوباء، قائلة إنها اشترت الوقت لبقية العالم، وفي مؤتمر عبر الهاتف في 32 فبراير2020الماضي، أبلغ الرئيس الصيني 170 ألف مسؤول أن قيادة البلاد تصرفت بسرعة وتماسك منذ البداية.

أصرت بكين أنها كانت شفافة خلال تحقيق منظمة الصحة العالمية التي وصل وفدها إلى الصين بعد شهور من المفاوضات. وهذا ما يتنافى من قيام السلطات الصينية برصد تحركات وفد المنظمة.

اتهمت الولايات المتحدة الصين بإخفاء مدى خطورة انتشار الوباء في البداية وانتقدت الشروط التي فرضتها الصين على زيارة الوفد وتقييد حرية حركته.

وصل فريق منظمة الصحة العالمية إلى الصين بداية شهر يناير2020 وقضى في الصين أربعة اسابيع، قضى منها أسبوعين في حالة عزل صحي في أحد الفنادق.

كان المحققون قد طلبوا البيانات الأولية لـ 174 حالة إصابة بالفيروس سجلت في ووهان في شهر ديسمبر 2019، كما قال بروفيسور دواير لرويترز أنه لم تكن هناك صلة بسوق الكائنات البحرية أول مكان رصد فيه الفيروس سوى لنصف الحالات التي طلبت المنظمة الاطلاع على بياناتها. وأنه لا يستطيع التعليق على عدم استجابة السلطات الصينية للطلب. كما لا يعرف ما إذا كان السبب سياسيا أو له علاقة بالتوقيت أو أن الطلب صعب التحقيق ولا يستطيع التنبؤ بالسبب الحقيقي لعدم توفر البيانات. وأن القيود على طلب البيانات ستذكر في التقرير النهائي لمنظمة الصحة العالمية.

وقالت ثيا كولسن فيشر خبير المناعة الدنماركية التي كانت ضمن فريق المنظمة الدولية لصحيفة نيويورك تايمز إنها رأت أن التحقيق له طابع "جيوسياسي" مفرط، وأضافت "يعرف الجميع حجم الضغط الذي تتعرض له الصين من أجل أن تكون شفافة في تعاملها مع التحقيق واللوم الموجه لها على خلفية هذا الموضوع.

وأبرز المحققون لصحيفة نيويورك تايمز إن الخلاف حول حرية الوصول لسجلات المرضى وقضايا أخرى خلق توتراً أدى إلى تبادل الصراخ في بعض الأحيان.

وكانت منظمة الصحة العالمية قد انتقدت التعامل الأولي للصين مع الوباء في تقريرها الأولي الذي صدر في يناير2020. وطالب فريق منظمة الصحة العالمية بإجراء تحقيقات إضافية في إمكانية أن يكون الفيروس قد انتشر من خلال تجارة الأغذية المجمدة .

وعلى النقيض مما سبق فقد دافع تيدروس أدنهوم، رئيس منظمة الصحة العالمية، خلال مؤتمر صحافي في 6 فبراير2020، عن الصين أمام الاتهامات الدولية، قائلاً "لا يمكنني القول إنهم أخفوا الأمر أو لم يفعلوا"، وأضاف "حتى لو أخفت الصين الأمر، لا أعتقد أنه كان سيتم منع الحالات من عبور الحدود إلى دول أخرى".

وهذا التصريح ينم عن إشكالية في إدارة منظمة الصحة العالمية سيما في توقعه ان الحالات لن يتم منعها من عبور الحدود وكان الأولى أن يتم الإعلان عن الجائحة لمحاصرتها وقيام الدول باتخاذ الإجراءات اللازمة حال الدخول والخروج من وإلى دول المجتمع الدولي .

2 ـ المسئولية الدولية ومنظمة الصحية العالمية:

انتشر الفيروس بسرعة والوفيات تسارعت، لكن هل كان بالإمكان التدخل لمنع ذلك أو للتخفيف من حدته على الأقل؟ المؤشرات المتعددة تبين كيف أضاعت منظمة الصحة العالمية الفرصة لاحتواء كوفيد-19 وسط تساؤلات كثيرة عن حقيقة علاقتها بالصين.

أ - الرئيس الصيني مع مدير منظمة الصحة العالمية في بكين

كتب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 7 إبريل 2020عن منظمة الصحة العالمية (WHO) لا ينطلق من فراغ، وهذا ما تؤكده الكثير من التقارير عن واقع منظمة أخفقت في تبني استراتيجية واضحة ضد انتشار فيروس كورونا/ كوفيد- 19ما جعله يهدد بتعليق دفع المساهمة الأمريكية في منظمة الصحة العالمية"، لقد أفسدت المنظمة الأمر بالفعل. لسبب

ما، ورغم أنها ممولة من جانب الولايات المتحدة، إلا أنها تركز على الصين، حيث رفضت نصيحتهم بإبقاء الحدود مفتوحة مع الصين في البداية، فلم أعطونا هذه النصيحة المغلوطة؟

ما يؤيد اتهام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن ما يقارب من 800 ألف مستخدم عبر العالم وقعوا عريضة على موقع تشانج change ، موجهة إلى الأمم المتحدة، لأجل إقالة رئيس المنظمة، الإثيوبي تيدروس أدهانوم جيبرييسوس، من منصبه .

ب – رئيس منظمة الصحة العالمية:

يتحمل أدهانوم رئيس منظمة الصحة العالمية آنذاك جزء من المسئولية عن انتشار فيروس كورونا إذ رفض يوم 23 يناير2020 إعلان حالة الطوارئ العالمية، ما جعل عدد الوفيات والإصابات يتضاعف خمس مرات في ظرف خمسة أيام. ولم تعلن الصحة العالمية حالة الطوارئ الصحية العامة إلّا يوم 30 يناير 2020، ولم تصف انتشار الفيروس بالجائحة إلّا يوم 11 مارس2020. وقبل هذا التاريخ وتحديدا في 14 يناير 2020 قالت المنظمة إن التحقيقات الأولية تبيّن أن السلطات الصينية لم تعثر على أدلة كافية لتأكيد أن الفيروس ينتقل عبر البشر. إلا أن الكثير من الخبراء يعيبون على المنظمة تصديقها لمعطيات الحكومة الصينية خاصةً أن الصين اعتقلت طبيباً كان من أوائل من كشفوا الفيروس قبل أن تعلن عدة وسائل إعلامية عن وفاته في شهر فبراير2020 بسبب الفيروس ذاته .

أضاف فرانسوا جودمان من معهد مونتين الفرنسي للسياسات أن المنظمة ارتكبت خطأين رئيسيين:

الأول: أخفقت في المعرفة المبكرة بأن العدوى تنتقل بين البشر.

الثاني: عدم إعلان كورونا جائحة دولية إلّا بعد تسجيل 118 ألف حالة في 114 بلداً، ما أثر على سياسات الدول التي تتبع إرشادات المنظمة، مبرزاً أن الصحة العالمية لم ترسل فريقاً إلى الصين للتحقيق إلّا في 13 فبراير2020 أي بعد شهر ونصف من تسجيل أول إصابة.

ومن الأدلة على تحمل منظمة الصحة العالمية جزء من المسئولية الدولية عن انتشار فيروس كورونا وعلى سوء توقعات المنظمة ما أعلنته بعد ظهور الوباء في الصين عن أن الكمامة غير ضرورية لمواجهة الفيروس، وأنه لا ينصح للأصحاء بارتداء الكمامة، ثم عادت المنظمة لتؤكد أنه يمكن للدول التي يصعب فيها غسل اليدين والتباعد الجسدي أن تستخدم الأقنعة في التجمعات، في وقت كانت الكمامة جزءا من التدابير التي اتخذتها

الدول الآسيوية التي تمكنت من محاصرة الوباء، رئيس المركز الصيني لضبط ومراقبة الأمراض غاو فو كتب في مجلة "ساينس" قائلاً إن "الخطأ الكبير في الولايات المتحدة وأوروبا، برأيي، هو أن الناس لا يضعون الأقنعة الواقية ".

كما لم تستمع المنظمة لتحذيرات أطلقتها تايوان نهاية 2019 بأن عدوى الفيروس الجديد يمكن أن تنتقل عبر البشر.

وهذا ما نقلته صحيفة "آسيا تايمز" أن حكومة تايوان أكدت أنها علمت حينئذ بوجود عدوى تنفسية في ووهان الصينية، ولذلك حاولت التواصل مع الصين والصحة العالمية بحثاً عن توضيحات، لكن الجواب الوحيد الذي تلقته تايوان لم يزد عن إيميل جاء فيه أن خبراء المنظمة سيحققون في الموضوع. وقد سبق لجريدة "فايننشال تايمز البريطانية" أن توصلت بدورها لتجاهل الصحة العالمية للتحذيرات التايوانية.

لم تبدأ مشاكل المنظمة في عهد جيبرييسوس، إذ يؤكد تقرير لشبكة CNN أن انتقادات كثيرة طالت المنظمة منذ إنشائها عام 1948 ومنها البيروقراطية المعقدة وطريقة هيكلتها الغريبة، عدم استقلاليتها عن المانحين ومعاناتها أحياناً من المخاوف السياسية. ورغم أن أدناهوم جيبرييسوس تعهد بإصلاح كبير للمنظمة بعد الانتقادات التي طالتها بسبب عدم تدبيرها الناجح لوباء إيبولا في القارة الإفريقية، إلّا أن الواقع لم يتغيّر كثيرا مع كوفيد-19

هجوم ترامب منظمة الصحة العالمية:

تقول العريضة إن أدهانوم مدير عام منظمة الصحة العالمية غير مناسب لهذا المنصب، ويتحمل جزءاً من مسؤولية انتشار الفيروس، إذ رفض يوم 23 يناير2020 إعلان حالة الطوارئ العالمية، ما جعل عدد الوفيات والإصابات يتضاعف خمس مرات في ظرف خمسة أيام. ولم تعلن الصحة العالمية حالة الطوارئ الصحية العامة إلّا يوم 30 يناير2020، كما لم تصف انتشار الفيروس بالجائحة إلّا يوم 11مارس الفائت.

قالت المنظمة في 14 يناير2020، إن التحقيقات الأولية تبيّن أن السلطات الصينية لم تعثر على أدلة كافية لتأكيد أن الفيروس ينتقل عبر البشر. لكن الكثير من الخبراء يعيبون على المنظمة تصديقها لمعطيات الحكومة الصينية خاصةً أن هذه الأخيرة اعتقلت دكتوراً كان من أوائل من كشفوا الفيروس قبل أن تعلن عدة وسائل إعلامية عن وفاته في شهر فبراير2020 بسبب الفيروس ذاته .

الانتقادات التي تم توجيهها :

من أكبر الانتقادات الموجهة إلى المنظمة ورئيسها هي طريقة التعامل مع الصين، لدرجة أن تقارير صحفية وصفتها بـ"منظمة الصحة الصينية" وليست العالمية! ففي البيان الذي أعلنت من خلاله المنظمة حالة الطوارئ الصحية، كانت هناك إشادة مبالغ فيها بالصين، وبما أسمته المنظمة "التزام الحكومة الصينية للشفافية من أعلى درجة، والجهود التي بذلتها للتحقيق في تفشي الفيروس".

ففي افتتاحية مجلة "ناشيونال ريفيو" الأمريكية المحافظة، فإن الروابط بين أدهانوم والحكومة الصينية ليست جديدة، فقد دعمته في ترّشحه لرئاسة المنظمة عام 2017، لأجل أن يكون لها حليف داخل قيادات منظمات الأمم المتحدة، فـ "من كان المرّشح الأفضل من ناشط سياسي يملك تاريخاً من التستر على الطوارئ الصحية؟" تتساءل المجلة.

ومن الأدلة التي تحمل المنظمة المسئولية الدولية عن انتشار وباء كورون ما ورد بالمجلة على اتهامات من منافس لأدهانوم على منصب رئيس المنظمة عام 2017 بالتستر على ثلاث أوبئة كوليرا وقعت في إثيوبيا عندما كان أدهانوم وزيراً للصحة بهذا البلد. وتتابع "ناشيونال ريفيو" أن أدهانوم طمأن الحكومة الصينية أنه يتفق مع سياسة اعتماد دولة صينية واحدة لأجل استمرار منع مشاركة تايوان في منظمة الصحة العالمية.

وفي رده على الانتقادات حول مجاملة الصين، قال رئيس المنظمة في مؤتمر صحافي يوم 12 فبراير2020:" أعرف أن هناك ضغوطاً كبيرة على منظمة الصحة العالمية عندما نثمن ما تقوم به الصين، لكن ليس فقط بسبب الضغوط سنتوقف عن قول الحقيقة. فالصين لا تحتاج إلى طلب الثناء"، متابعاً: "لم تكن الصين البلد الوحيد الذي اعترفنا بعمله، فقد اعترفنا بجهود حكومات أخرى"، قبل أن يعود للتأكيد: "هذا فيروس خطير جداً، والصين قامت بالكثير من الإجراءات الجيدة التي أبطأته، وهذا يستوجب الاعتراف".

في الجانب الآخر، يقول ميشيل كولينز، من منظمة مجلس العلاقات الخارجية/ CFR، إن تأثير الصين على المنظمة أمر واضح منذ انضمام بكين إلى الأمم المتحدة عام 1917، ويتجلى ذلك في استمرار منع انضمام تايوان للمنظمة، وهو ما جعل تايوان (إحدى أنجح الدول في مواجهة كوورنا) تعتمد على الصين للتوصل بالمعلومات التي تقدمها المنظمة للدول الأعضاء.

منظمة الصحة العالمية تدافع عن مسؤوليتها

على نقيض التقريرين الأمريكي والألماني نفت منظمة الصحة العالمية أكثر من مرة تعرضها لضغوط من الصين بشأن تفشي فيروس كورونا، واصفة المعلومات بهذا الصدد بأنها "لا أساس لها من الصحة وغير دقيقة". وهذا يتنافى مع التقريرين الأمريكي والألماني.

وأكدت المنظمة في بيان سابق أنها "تبني توصياتها على أسس علمية وأفضل ممارسات الصحة العامة والأدلة والبيانات ونصيحة الخبراء المستقلين". وأن رئيسها لم يتواصل مع الرئيس الصيني في 20 أو 21 أو 22 يناير، لكنه التقى معه في بكين في 28 يناير 2020.

حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية 2023/5/6 الغاء حالة الطوارئ لفيروس كورونا وأنه أصبح غير مسبب للموت بنسبة 95%. في حين أعلنت الصين أن فيروس كورونا لازال يسبب إشكالية في الصين وأنها لازالت تعاني من الفيروس في بعض مناطق الصين.

رض ألمانيا الكمامة الطبية على مواطنيها؟ بعد تعميم الأمر في آسيا، نصح معهد روبرت كوخ الألماني بارتداء الكمامة

المطلب الثاني: آثار المسئولية الدولية:

إن ثبوت المسؤولية الدولية يفرض على عاتق الطرف المخالف التزاماً بالتعويض، ويُقصد بالتعويض عامة القيام بجبر الأضرار الناشئة من ارتكاب فعل أو أفعال مخالفة للقانون الدولي أو إصلاحها، فهو مصطلح قانوني هدفه إزالة الأضرار التي أصابت أحد أشخاص القانون الدولي بسبب الفعل الدولي غير المشروع الذي ارتكبه شخص آخر

ويتخذ التعويض صوراً عديدة يمكن حصرها في التعويض العيني، والتعويض النقدي، والترضية التي تقدمها الدولة المخالفة للطرف المتضرر.

- التعويض العيني: أي إعادة الشيء إلى أصله أو إلى الحالة التي كانت عليه قبل وقوع الضرر. فهو يعني إصلاح الضرر برد الدولة المسؤولة الحقوق إلى أصحابها بموجب التزاماتها الدولية وفقاً لقواعد القانون الدولي بحيث يجب أن يمحو - بقدر الإمكان - الآثار كافة المترتبة على العمل غير المشروع الضار كما لو لم يرتكب
- التعويض المالي: وهو التزام الدولة المسؤولة بدفع مبلغ مالي إلى الطرف المضرور لتعويضه عما أصابه من ضرر يكون كافياً لجبر هذا الضرر. وهذا التعويض هو

الصورة الأكثر شيوعاً في العمل الدولي عند وضع المسؤولية الدولية موضع التنفيذ؛ لأن النقود هي المقياس المشترك لقيمة الأشياء المادية؛ فضلاً عن وجود حالات كثيرة يتعذر فيها التعويض العيني.

- الترضية: وُيراد بها أي إجراء - غير التعويض العيني والمالي - يمكن للدولة المسؤولة أن تقدمه للدول المتضررة بمقتضى العرف الدولي أو الاتفاق بين أطراف النزاع لإصلاح الضرر. وتتعدد صور الترضية وإجراءاتها، ومنها على سبيل المثال تقديم التحية للعلم الوطني الذي تعرض للإهانة، أو تشييع جنازة عسكرية للشخص المتوفى بسبب العمل غير المشروع. أو تقديم الاعتذار والاعتراف بعدم مشروعية الفعل المرتكب وتقديم الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب ذلك الفعل للمساءلة القانونية إضافة إلى إمكانية تقديم مبلغ من المال

ينبغي الإشارة أخيراً إلى أن التعويض لا يجوز أن يكون أقل من الضرر أو أكثر منه؛ وإنما ينبغي أن يكون مطابقاً للضرر، وبحيث يعيد المتضرر إلى الوضع الذي كان عليه قبل حدوث العمل المسبب للمسؤولية الدولية. ،

قد يكون نتيجة العمل غير المشروع ضرر معنوي جسيم لا ينفع معه التعويض العيني أو المالي، وبالتالي يصار إلى الترضية والتي غالبًا ما تكون اعتذار رسمي أو بيان رسمي ينص على التعبير عن الأسف لما بدر من الدولة بحق الأخرى، وأن المسؤولية الدولية هي مسؤولية مدنية أساساً لا جزائية .

مما سبق يتضح أن هناك مسؤولية تتحملها الصين ومنظمة الصحة العالمية، إلا أن آثار تحميل كل منهما جزء من المسؤولية الدولية لانتشار فيروس كورونا سواء بالتعويض أو إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل انتشار الوباء لهو من الصعب إن لم يكن من المستحيل تطبيقه، ويتبقى قيام الصين بمساعدة الدول الفقيرة التي تعرضت للفيروس سواء أكانت هذه المساعدة مادية أو تكنولوجيا، أما دول العالم المتقدم فيمكن للصين تقديم اعتذار لها عن عدم قيامها بتنبيه العالم باحتمال وجود وباء يمكن أن يسبب آلاما للعالم.

أما تحميل منظمة الصحة العالمية جزء من المسؤولية الدولية عن انتشار وباء كورونا فلن تستطيع المنظمة تحمل التعويض أو إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل انتشار الوباء ولكن على الأمم المتحدة تنحية مسؤولي المنظمة الدولية وإدخال علماء في التخصصات المختلفة

التي تخدم المنظمة وأن يكون لدول المجتمع الدولي دورا هاما في اختيار قيادة المنظمة والعمل على بعد المنظمات الدولية المتخصصة عن المناخ- الجيوسياسي حتى لا تقع تحت ضغط دولة من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن أو الدول التي يمكن لها الضغط على المنظمة لتحقيق أغراض تهم دولة أو دول بعينها. بالإضافة إلى إعادة النظر في تمويل مثل هذه المنظمات حتى لا تقع تحت ضغط التمويل.

الخاتمة

يتضح مما سبق ، انه لم تبدأ مشاكل منظمة الصحة العالمية في عهد جيبرييسوس، إذ يؤكد تقرير لشبكة سي ان ان/ CNN أن انتقادات كثيرة طالت المنظمة منذ إنشائها عام 1948، ومن ضمن ذلك البيروقراطية المعقدة وطريقة هيكلتها الغريبة، وعدم استقلاليتها عن المانحين ومعاناتها أحياناً من المخاوف السياسية. ورغم أن أدناهوم جيبرييسوس تعهد بإصلاح كبير للمنظمة، بعد الانتقادات التي طالتها بسبب عدم تدبيرها الناجح لوباء إيبولا في القارة الإفريقية، إلّا أن الواقع لم يتغيّر كثيراً مع كوفيد-19 .

ورغم أن الولايات المتحدة تعدّ أكبر مساهم في المنظمة، إلّا أن كويلنز يبرز أن تطوّر الاقتصاد الصيني وعدد السكان الصينيين لم يكونا العاملين الوحيدين في مضاعفة الدعم الصيني للمنظمة، إذ لجأت بكين إلى رفع المساهمات التطوعية كذلك، في إطار سياسة صينية للتوسع في الأمم المتحدة مستغلة تراجع دور الولايات المتحدة، خاصة أن الصين "تظهر شريكا يُعتمد عليه بالنسبة للمنظمات غير المستقلة مالياً عن دعم الأعضاء كمنظمة الصحة العالمية".

يمثل انتشار فيروس كورونا أكبر تحدٍ واجهه العالم منذ عقود، فقد انتقلت الوفيات من حالة وفاة وحيدة يوم 11 يناير2020 إلى حوالي 90 ألفاً يوم التاسع من أبريل. وبالتالي ألم تملك منظمة الصحة العالمية مجالاً أكبر للتدخل وهي التي تتوفر على ميزانية ضخمة من التمويلات، بلغت 5.6مليار دولار أمريكي حسب آخر تحديث عام 2019

لكن مسؤولية الصين لا تتعلق فقط بإدارتها لأزمة انتشار "كورونا"، فعندما انتشر فيروس "سارس" القاتل الذي أصاب أكثر من 8 آلاف شخص وقتل نحو 800 آخرين بين عامي 2002 و2003، أرجع العلماء المنشأ إلى أسواق ذبح وبيع الحيوانات البرية في الصين، وبعدها فرضت الدولة الآسيوية حظراً على هذه الأسواق لكن سرعان ما عادت

للعمل والازدهار مجدداً.

ولم يتحدد منشأ فيروس "كوفيد-91" حتى الآن، لكن بالنظر إلى العامل المشترك بين الحالات الأولى التي ظهرت في ووهان، وهو أن أغلب المصابين يعملون في سوق من هذا النوع، يظل هناك اشتباه كبير بأن ذبح وبيع هذه الحيوانات في هذه الأماكن يقف وراء ظهور الفيروس الجديد، وبالفعل أغلقت السلطات الصينية أسواق ووهان بعد انتشار الفيروس في المقاطعة.

المراجع

1. بـن عامـر تونـسي، أسـاس مسـئولية الدولـة أثنـاء السـلم في ضـوء القانـون الـدولي المعـاصر، رسـالة دكتـوراه (كليـة الحقـوق، جامعـة القاهـرة 1989).
2. محمـد حافـظ غانـم، المسـئولية الدوليـة، جامعـة الـدول العربيـة (معهد الدراسـات العربيـة، مجموعـة محـاضرات عـلى طلبة قسـم الدراسـات القانونيـة، 1962).
3. نبيل بشر، المسئولية الدولية في عالم متغير، الطبعة الأولى (القاهرة 4991).
4. عصـام زنـاتي، مفهـوم الـضرر في دعـوى المسـئولية الدوليـة (دار النهضـة العربيـة، 1994-1995).
5. د. محمـد حافـظ غانـم، المسـؤولية الدوليـة، الطبعـة الأولى، معهـد الدراسـات العربيـة، القاهـرة، 1962.
6. د. حامـد سـلطان، القانـون الـدولي العـام وقـت السـلم والحـرب، دار النهضـة العربيـة، القاهـرة، الطبعـة الأولى، 1959.
7. جريـدة الـشرق الأوسـط العـدد "15123" 24 إبريـل2020 تقريـر الأمـين العـام للأمـم المتحـدة تحلـو آثـار الوبـاء عـلى حقـوق الإنسـان.
8. ـنبيل بشر، المسئولية الدولية في عالم متغير، الطبعة الأولى (القاهرة 4991).

المراجع الأجنبية:

1. IAN BROWNLIE, State Responsibility, Part 1 (Clarendon Press, London 1983).
2. - OPPENHEIM, International Law, vol. 1, (Peace) 8th, Edition Lauterpacht, Longmans, Green and CO., (London 1954).
3. - B. GRAEFRATH, Responsibility and Damage Caused: Relationship between Responsibility and Damages. (R.D.C). Tome 185 (1984).